

بنك أبوظبي الأول ش.م.ع.

خطاب ضمان إسلامي : بيان الحقائق الرئيسية

- خطاب الضمان الإسلامي هو تعهد من البنك يُقدم بالنيابة عن متعامل البنك (مقدم الطلب) لصالح مستفيد محدد (المستفيد) لتغطية الالتزامات المترتبة على مقدم الطلب في حال أي إخفاق في الوفاء بالالتزامات التعاقدية المترتبة عليه.
- من الممكن أن تكون مثل هذه التزامات مقدم الطلب هذه تجاه المستفيد :
 1. التزامات مالية (على سبيل المثال سداد ديون)
 2. التزامات غير مالية (على سبيل المثال أداء خدمة أو تقديم سلع)
- تتضمن الأمثلة على خطابات الضمان الصادرة عن البنك فيما يتعلق بالالتزامات غير المالية ما يلي : ضمان العطاء / المناقصة و ضمان الدفعة المقدمة و ضمان حسن التنفيذ و ضمان المحتجزات و ضمان العمالة)
- مفهوم الشريعة الإسلامية : يتم تقديم خطاب الضمان الإسلامي إلى المتعامل على أساس الكفالة (الضمان)، حيث يوافق البنك لصالح طرف ثالث على أنه سوف يضمن الالتزام التعاقدية المترتب على المتعامل تجاه هذا الطرف الثالث (أي المستفيد).

حصل خطاب الضمان الإسلامي على موافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك

الرسوم والمصاريف	
• 1.5% سنويًا حتى انتهاء الصلاحية (ثابت الصلاحية) • 2% سنويًا (مفتوح) حد أدنى 750 درهمًا إماراتيًا (ثابت الصلاحية / نهاية مفتوحة)	عمولة إصدار خطاب ضمان
250 درهم إماراتي	إعادة إصدار خطاب الضمان / التعديل (في حالة الإبلاغ عن الفقدان / في غير محله)
أ) كما تم احتسابها لإصدار خطاب الضمان ، حيث يتم استرداد العمولات بشكل دوري ، يتم احتساب عمولة التعديل من تاريخ الزيادة في القيمة حتى تاريخ الاسترداد التالي المقرر ، لعدد الأيام الفعلي مقربًا إلى أقرب شهر (مع مراعاة الحد الأدنى من الرسوم 750 درهمًا) ب) كما تم احتسابها لإصدار خطاب ضمان ، فإذا كان التعديل يؤدي إلى زيادة القيمة وكذلك إلى تمديد تاريخ الانتهاء ، فيتم التعامل مع التعديل على أنه تعديلين منفصلين لتطبيق الحد الأدنى للعمولة (مع مراعاة الحد الأدنى للرسوم البالغ 750 درهمًا إماراتيًا لكل حالة) ج) رسوم ثابتة بقيمة 250 درهم إماراتي د) ملاحظة: خطابات الضمان (LG) التي يتم تعديلها من خلال الطلب الورقي ستحمل رسومًا إضافية قدرها 500 درهم إماراتي.	عمولة التعديل أ) زيادة في القيمة ب) تمديد تاريخ الانتهاء ت) جميع التعديلات الأخرى

250 درهم إماراتي لكل عملية تعديل

الوثائق والمستندات

الإصدار

- ينبغي تعبئة واستكمال طلب الضمان الإسلامي وتوقيعه حسب الأصول من قبل المتعامل، في نموذج الطلب القياسي الخاص بالبنك.

التعديل

- ينبغي تعبئة واستكمال طلب التعديل وتوقيعه حسب الأصول من قبل المتعامل، في نموذج الطلب القياسي الخاص بالبنك..
 - عندما يكون طلب التعديل مطبوع على الورق الرسمي الخاص بالمتعامل، يجب أن يكون المتعامل قد وقّع على الشروط والأحكام القياسية الخاصة بالبنك.
- في أي حالة من الحالات التي يقدم فيها المتعامل نموذج خاص به أو صيغة وثائق خاصة به، فإن مثل هذه النماذج أو هذه الصيغ تكون خاضعة لمراجعة وموافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك.

تحذير :

1. سوف يقوم البنك بالخصم من حسابك والقيام بالدفع بموجب خطاب الضمان الإسلامي في حال وجود أي مطالبات سارية مقدمة بموجب الضمان. في حال تم القيام بالدفع إلى المستفيد باستخدام أموال البنك، عندها سوف يتم توجيه جميع الرسوم والمصاريف التي يجمعها البنك بموجب المنتج إلى المؤسسات الخيرية (وفقاً لموافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك) بعد خصم التكاليف الفعلية.
2. قد يتم فرض رسوم إضافية من قبل البنك المراسل / المؤسسة المالية المراسلة أو الجهة المزودة للخدمات المالية إلى الجهة المستفيدة من التحويلات المالية.
3. قد يتأثر هذا المنتج / هذه الخدمة من تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.
4. قد يختلف الوقت الفعلي لإتمام معاملة عن الوقت المتوقع وذلك بسبب التدقيق في المعاملات من قبل البنك / المؤسسة المالية أو الجهة المزودة للخدمات المالية إلى الجهة المستفيدة من التحويلات المالية

ملاحظات :

- تحمل أي مصطلحات مكتوبة بالأحرف الكبيرة في بيان الحقائق الرئيسية المائل المعاني المسندة إليها في شروط وأحكام البنك المطبقة على هذا المنتج.
- ينبغي على المتعامل أن يقدم إلى البنك جميع الوثائق والمستندات التي قد يطلبها البنك، كما يجب عليه إبلاغ البنك بأي تغيير في المعلومات المقدمة في وقت تقديم الطلب الأولي.
- يحتفظ البنك بحقه، وفقاً لتقديره المطلق، في القيام بإضافة / تعديل / حذف / إلغاء أي من الشروط والأحكام وسوف يقدم عادةً إلى المتعامل إخطار خطي مدة 60 يوم قبل القيام بإجراء أي تغييرات من هذا القبيل.
- هذا عبارة عن بيان حقائق رئيسية ولا يعتبر عرض من البنك لتزويدكم بالمنتج. يتم تقديم جميع المنتجات التي يعرضها البنك وفقاً لتقدير البنك المنفرد والمطلق. يحتفظ البنك بحقه في القيام، بأي وقت من الأوقات، دون أي تحمل مسؤولية أو غرامة، برفض تقديم أي منتج.
- يوافق المتعامل على دفع جميع الرسوم والتكاليف والمصاريف والنفقات الخاصة بالبنك فيما يتعلق بتقديم الخدمة. ترد تفاصيل تلك الرسوم والتكاليف والمصاريف والنفقات في الطلب ذي الصلة أو خطاب العرض أو جدول الرسوم والمصاريف ذي الصلة: <https://www.bankfab.com/-/media/fabgroup/home/business-banking/fees-and-charges/gtb-standard-trade-pricing-tariff--revised.pdf?view=1>

- يوافق البنك والمتعامل على اللجوء إلى الاختصاص القضائي لمحاكم دولة الامارات العربية المتحدة من أجل تسوية أي نزاع ناشئ عن أو متعلق ببيان الحقائق الرئيسية هذا، ولكن بشرط أنه يحق للبنك رفع إجراءات قانونية في أي اختصاص قضائي آخر (داخل أو خارج دولة الامارات العربية المتحدة)، إذا اعتبر ذلك مناسباً.
- يمكن للمتعامل التواصل مع مدير العلاقات للحصول على الدعم فيما يتعلق بالاستفسارات المتعلقة بالشروط والأحكام.
- تعتبر جميع المعلومات / الخيارات التي يقدمها البنك من أجل أن يقوم المتعاملون باتخاذ قرارات مستنيرة ولن يتم اعتبارها أنها بمثابة نصيحة أو توصية محددة.

الإقرار

بتوقيعي أدناه على بيان الحقائق الرئيسية هذا، أقر بأنني قد استلمت وقرأت وفهمت بيان الحقائق الرئيسية والشروط والأحكام لخطابات الضمان الإسلامية.

اسم المتعامل	
اسم الشركة	
توقيع المتعامل	
التاريخ	